

عمان: الأحد ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ. الموافق ٨ نيسان سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٢٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

الاشتراك السنوي

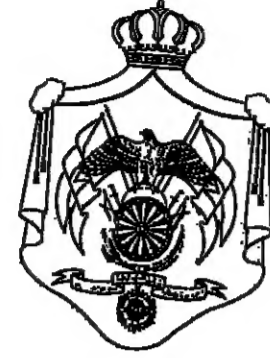
داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبعت في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥

مركز العمل



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨٢٠ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٨

دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع
في دورة استثنائية

* * * * *

قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧
قانون البلديات

مكتبة البرلمان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور
نصدر إرادتنا بما هو آت :-

عبد الله الثاني ابن الحسين

يدعى مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الأحد الموافق
الخامس عشر من شهر نيسان سنة ٢٠٠٧ ميلادية من أجل إقرار الأمور التالية :-

١. مشروع قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ٢٠٠٧.
٢. مشروع قانون معدل لقانون صندوق الإسكان العسكري لسنة ٢٠٠٧.
٣. مشروع قانون الطاقة النووية لسنة ٢٠٠٧.
٤. مشروع قانون الوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي لسنة ٢٠٠٧.
٥. مشروع قانون مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٦.
٦. مشروع قانون ديوان المظالم لسنة ٢٠٠٦.
٧. مشروع قانون معدل للقانون المعدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة لسنة ٢٠٠٦.
٨. مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة ٢٠٠٥.

٢٠٠٧/٤/٤

رئيس الوزراء
الدكتور معروف البخيت

وزير الداخلية
عبد الفايز

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧

قانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون البلديات لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الشؤون البلدية .
الوزير :	وزير الشؤون البلدية ورئيس الوزراء فيما يتعلق بامانة عمان الكبرى .
المحافظ :	المحافظ او المتصرف او مدير القضاء الذي تقع البلدية في محافظته او لوائه او قضاؤه ورئيس الوزراء فيما يتعلق بامانة عمان الكبرى .
المجلس :	مجلس البلدية او لجنة البلدية او مجلس امانة عمان الكبرى او مجلس امانة القدس ويتألف من الرئيس والاعضاء المعينين والمنتخبين .
الرئيس :	رئيس البلدية او رئيس لجنة البلدية او امين عمان او امين القدس .
المكلف :	اي شخص استحق عليه مبلغ للبلدية بمقتضى هذا القانون او أي تشريع آخر .
المقيم :	يعتبر الشخص مقيما عادة في البيت الذي يستعمله نومه وان كان لا

يستعمله بلا انقطاع او كان له بيت سكن في جهة اخرى له فيها ايضاً
مكان ينام فيه احياناً ولا يعتبر الشخص منقطعاً عن الإقامة في أي سكن
ينام فيه بمجرد تغييره عنه اذا كان يملك حرية العودة اليه في أي وقت
شاء، وما دام يتردد عليه كلما شاء كما يعتبر الشخص مقيماً ضمن منطقة
البلدية اذا كان فيها مقر عمله اليومي الدائم ولو كانت منامته خارج
حدود تلك المنطقة على أن لا يستعمل حقه الانتخابي في أكثر من
منطقة بلدية واحدة.

المادة ٣-١ - البلدية مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها
وسلطاتها بمقتضى احكام هذا القانون وتهدف الى اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج
لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية وممارسة كل ما هو ذو طابع محلي
تموي وإدارة كافة الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المناطة بها بنفسها او من خلال
التشارك مع القطاع الخاص و/او مؤسسات المجتمع المدني .

ب-١ - باستثناء امانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة القليم البتراء
يتولى ادارة البلدية مجلس بلدي يتألف من رئيس وعدد من الاعضاء يحدد الحد الاعلى
لعدد اعضائه بقرار من الوزير وينشر ذلك في الجريدة الرسمية ويجوز تغيير العدد بالاسلوب
نفسه الذي تم به تحديده بشرط أن لا يجري ذلك خلال دورة المجلس .

٢ - يتم انتخاب رئيس المجلس وعضائه انتخاباً مباشراً وفقاً لاحكام هذا القانون باستثناء
امانة عمان الكبرى فيتولى ادارتها مجلس يحدد مجلس الوزراء عدد اعضائه على أن
ينتخب نصفهم انتخاباً مباشراً وفقاً لاحكام هذا القانون .

٣ - يقسم مجلس الوزراء امانة عمان الكبرى الى دوائر انتخابية يحددها ويحدد عدد الاعضاء
الذين ينتخبون من كل دائرة منها كما يعين النصف الاخر من اعضاء مجلس الامانة بقرار
من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

٤ - يعين مجلس الوزراء امين عمان من بين اعضاء مجلس الامانة بتنسيب من الوزير .
ج - يعتبر مجلس البلدية شخصاً معنواً له أن يقاضي وأن يقاضى بهذه الصفة وأن ينيب عنه او

مكرر من الأصل

يوكل من يشاء في الاجراءات القضائية وتنقل اليه الحقوق والالتزامات التي كانت للمجلس السابق .

د- يتخذ مجلس البلدية ختماً تختم به المستندات والوثائق ويعزز الختم بتوقيع الرئيس أو نائبه والسكرتير أو أي موظف آخر يفوضه المجلس بذلك ليصبح له اعتبار قانوني.

المادة ٤-١- لغايات تنفيذ احكام هذا القانون ، تصنف البلديات الى الفئات الاربعة التالية:-

الفئة الاولى: بلديات مراكز المحافظات وأي بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مائة الف نسمة .

الفئة الثانية: بلديات مراكز الاولاية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة عشر الف نسمة ولا يتجاوز مائة الف نسمة .

الفئة الثالثة: بلديات مراكز الاضية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة الاف نسمة ولا يتجاوز خمسة عشر الف نسمة .

الفئة الرابعة: البلديات الاخرى غير الواردة ضمن الفئات الاولى والثانية والثالثة .

ب- لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، يصدر الوزير في الوقت الذي يراه مناسباً قراراً بتصنيف أي بلدية استناداً الى الاحصاءات الرسمية الفعلية والتقديرية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة .

ج- تحقيقاً للغايات المقصودة من تصنيف البلديات تحدد الحقوق التي تعود للبلدية بسببه والالتزامات المترتبة عليها بمقتضاه بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية .

د-١- تعتبر جميع المجالس البلدية منحلة قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدة دورتها ويعين الوزير لجائاً مؤقتة للمجالس المنحلة لادارة اعمال البلديات لحين اجراء الانتخابات الجديدة والى ان يتم تسلم رئيس واعضاء المجلس الجديد مراكزهم ومباشرة اعمالهم .

٢- يجري انتخاب جميع المجالس البلدية في يوم واحد خلال المدة التي يحددها الوزير ويكرر ذلك كل اربع سنوات وإذا حل مجلس بلدي وفق القانون قبل اكمال مدته ، تعين لجنة مؤلفة للبلدية للمدة المتبقية إذا كانت اقل من سنة ، أما إذا كانت المدة المتبقية أكثر من ذلك فتقوم اللجنة المؤلفة بعمله لمدة ثلاثة اشهر يجري خلالها انتخاب مجلس جديد لاكمال مدة المجلس السابق .

٣- على الرغم مما ورد في البند (٢) من هذه الفقرة ، يجوز للوزير ان يؤجل الانتخاب في بلدية او أكثر لمدة لا تزيد على ستة اشهر إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة وسلامة الانتخاب على ان تحتسب مدة التأجيل من مدة المجلس القانونية .

المادة ٥-١- إذا رغبت أكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلدتهم او ضم البلدية القائمة الى بلدية اخرى يقدم فريق عنهم عريضة بذلك الى المحافظ الذي عليه ان يرسلها مع ملاحظاته الى الوزير .

ب- يعين الوزير في حالة الطلب باحداث بلدية في أي بلدة لجنة يكون من بين اعضائها اثنان على الاقل من سكانها من غير الموظفين تتولى التثبت من رغبات سكانها فإذا تبين للجنة ان اغلبيتهم يرون وجود بلدية فيها يقرر مجلس الوزراء انشاءها وعلى الوزير بعد ذلك تحديد عدد اعضاء مجلسها وتحديد منطقتها البلدية بعد استطلاع رأي وزير المالية في ذلك ويعتبر قراره نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ج- عند احداث بلدية لأول مرة يعين الوزير لجنة تقوم مقام المجلس البلدي وتمارس صلاحياته ويعين لها رئيساً من بين اعضائها على ان لا تزيد مدة هذه اللجنة على سنة ويجري خلالها انتخاب المجلس الجديد وممارسة مهامه للمدة المتبقية من دورة المجلس .

د- تعتبر البلديات المحدثة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون مستوفية لشروط احداثها .

هـ- على الرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر:-

١- مع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من المادة (٦) من هذا القانون لمجلس الوزراء بقرار يصدر عنه بناء على تنسيب الوزير وتوصية المحافظ توسيع أو تضيق أو تعديل حدود أي بلدة او ضم أي بلديات او تجمعات سكانية او اجزاء منها مجاورة لها بعضها الى بعض وأن يشكل لذلك بلدية بالمعنى المقصود في القوانين النافذة المفعول أو فصل أي منها او جزء منها في أي تشكيل مقرر وللوزير تحديد منطقة البلدية المحدثة بناء على تنسيب مدير دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية ويبلغ القرار الى وزير المالية وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

مركز العمل

- ٢- تتم تسمية أي بلدية أحدثت بموجب البند (١) من هذه الفقرة بقرار يصدره الوزير وتسري عليها احكام التشريعات التي تطبق على البلديات .
- ٣- يحدد الوزير فئة البلدية المحدثة بمقتضى البند (١) من هذه الفقرة وفقاً لتصنيف الوارد في الفقرة (١) من المادة (٤) من هذا القانون ويعين لها لجنة تقوم مقام المجلس البلدي تمارس صلاحياته ويعين لها رئيساً من بين أعضائها وتعد اللجنة اجتماعاتها وفقاً لاحكام هذا القانون وتستمر اللجنة في عملها لحين انتخاب المجلس في أول انتخابات عامة للبلديات وفق احكام هذا القانون .
- ٤- تصبح البلدية المشككة وفقاً لاحكام البند (١) من هذه الفقرة عند صدور القرار بممارسة وظائفها وصلاحياتها الخلف القانوني والواقعي للبلديات والتجمعات السكانية والمناطق التي ضمت اليها، وتعتبر تلك البلديات منحلة وتنتقل جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة وسائر الحقوق العائدة لها والالتزامات المترتبة عليها اليها، كما يصبح الموظفون والمستخدمون والعمال الذين كانوا يعملون لدى تلك البلديات في ذلك التاريخ موظفين ومستخدمين وعمالاً لدى البلدية المحدثة وينقلون اليها بما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات وتعتبر خدمتهم لديها استمراراً لخدماتهم السابقة.

- المادة ٦- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من هذه المادة تنشأ امانة تسمى (امانة عمان الكبرى) تضم امانة العاصمة والبلديات والقرى الاخرى المجاورة لها وتشمل حدودها ومنطقة اختصاصها المناطق البلدية لامانة العاصمة والبلديات والقرى الاخرى التي تضم اليها .
- ب- تعتبر (امانة عمان الكبرى) بلدية من جميع الوجوه وتسري عليها احكام التشريعات التي تنطبق على البلديات باستثناء ما نص عليه بغير ذلك بشأن (امانة عمان الكبرى) في هذا القانون او في أي تشريع آخر .
- ج- تعتبر (امانة عمان الكبرى) عند صدور القرار بممارسة وظائفها وصلاحياتها الخلف القانوني والواقعي لامانة العاصمة والبلديات والقرى التي ضمت الي (امانة عمان الكبرى) وتعتبر تلك البلديات والقرى بما في ذلك امانة العاصمة منحلة وتنتقل جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة وسائر الحقوق العائدة لها والالتزامات المترتبة عليها الي (امانة عمان الكبرى) كما

- يصبح الموظفون والمستخدمون والعمال الذين كانوا يعملون لدى امانة العاصمة وسائر البلديات والقرى في ذلك التاريخ موظفين ومستخدمين وعمالاً لدى (امانة عمان الكبرى) وينقلون اليها بما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات وتعتبر خدمتهم لديها استمراراً لخدماتهم السابقة .
- د- يحدد مجلس الوزراء بقراره الذي يصدره وفقاً للفقرة (هـ) من هذه المادة عدد اعضاء مجلس امانة عمان الكبرى ويعين لجنة تقوم مقام مجلسها تمارس وظائفه وصلاحياته للمدة التي يراها مجلس الوزراء مناسبة على ان لا تزيد على اربع سنوات فاذا تعذر تشكيل المجلس خلال هذه المدة فلمجلس الوزراء ان يقرر استمرار اللجنة في اعمالها الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد وفقاً لاحكام القانون ولمدة لا تزيد على اربع سنوات ويعين مجلس الوزراء رئيساً للجنة من بين اعضائها، وللوزير الموافقة على ان ينتخب مجلس الامانة نائباً أو أكثر للرئيس من بين اعضائه المنتخبين وان يكون احدهم أو أكثر مترشحاً لهذا العمل مقابل المكافاة وسائر الحقوق المالية التي يقرها المجلس ويعقد المجلس اجتماعاته في المواعيد التي يقرها .
- هـ- يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء تاريخ مباشرة (امانة عمان الكبرى) لوظائفها وصلاحياتها ويبين في قراره البلديات والقرى التي يرى ضمها اليها والاجراءات الواجب اتباعها في سبيل ذلك لمجلس الوزراء ان يقرر في أي وقت ضم بلديات وقرى جديدة الى (امانة عمان الكبرى) او تعديل حدود المنطقة البلدية لها بضم مناطق اخرى اليها وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة .
- المادة ٧- أ- تطبق على منطقة اختصاص (امانة عمان الكبرى) القوانين والانظمة التي يتم اصدارها لهذا الغرض والى ان يتم ذلك تسري على هذه المنطقة الانظمة التي كانت تطبقها امانة العاصمة على منطقة اختصاصها على ان تراعى في ذلك الحقوق المكتسبة وتحقيقاً للغايات المقصودة من هذه الفقرة يكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه حيثما وردت في هذا القانون او أي تشريع اخر ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- امانة العاصمة: امانة عمان الكبرى .
- امين العاصمة: امين عمان .
- مجلس امانة العاصمة: مجلس امانة عمان الكبرى .

مكتبة
الجامعة
الاسلامية

ب- لمجلس (امانة عمان الكبرى) تشكيل لجنة او اكثر من بين اعضائه او من الاشخاص المقيمين في المناطق المحلية التابعة لاختصاصه ممن يحق لهم الاشتراك في انتخاب اعضاء المجلس وتفويض تلك اللجان القيام بأي من وظائفه وصلاحياته بموجب هذا القانون او أي تشريع اخر بالشروط والقيود ضمن المدة التي يقررها وذلك باستثناء الصلاحيات المنصوص عليها في المواد (٤٣) و (٤٤) و (٥٣) و (٥٥) و (٥٦) من هذا القانون التي لا يجوز للمجلس تفويضها لأي جهة من الجهات في أي حالة من الحالات وللمجلس إلغاء التفويض او تعديله وتسري احكام هذه الفقرة على أي لجنة تعين للقيام مقام المجلس في ممارسة وظائفه وصلاحياته .

ج- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر :-

١- يمارس مجلس امانة عمان الكبرى صلاحيات لجنة تنظيم المدن والقرى والابنية النواحية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به وله تفويض هذه الصلاحيات الى لجنة يشكلها من بين اعضائه .

٢- لمجلس امانة عمان الكبرى تشكيل لجنة محلية للتنظيم والابنية او اكثر من بين اعضائه او من موظفي الامانة وتعتبر هذه اللجان كل في نطاق اختصاصها من لجان تنظيم المدن المحلية من جميع الوجوه والاغراض المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به ويترتب عليها ارسال نسخة من كل قرار او امر او اخطار او تعليمات او رخصة تصدرها الى أمين عمان وذلك فور صدورهما وللامين حق الاعتراض عليها لدى اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تبليغه لها اذا كانت من القرارات التي لا تخضع للتصديق من لجنة التنظيم اللوائية فاذا اصرت اللجنة على قرارها يحال الخلاف الى مجلس امانة عمان الكبرى بصفته لجنة تنظيم لوائية او الى اللجنة المفوضة من قبله بذلك للفصل فيه .

المادة ٨-١- مدة دورة المجلس اربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣١) من هذا القانون ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المنحل لمدة لا تزيد على سنة يجري خلالها انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مع بيان الاسباب الموجبة .

ب- اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد خلال المدة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون يستمر المجلس القديم في ممارسة أعماله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

ج- اذا نقص عدد اعضاء المجلس البلدي عن النصاب القانوني فللوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يملأ المحلات الشاغرة من المرشحين الذين يلونهم بعدد الاصوات فان لم يتوفر ذلك لمن اهالي المنطقة الذين يحق لهم الترشيح والانتخاب .

المادة ٩-١- يجوز تقسيم منطقة البلدية الى دوائر انتخابية يتم تحديدها ، وبيان عدد الاعضاء الذين ينتخبون في كل دائرة منها بقرار من الوزير ينشره في الجريدة الرسمية .

ب- يخصص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (٢٠٪) من عدد اعضاء المجلس لاشغالها من اللواتي حصلن على اعلى الاصوات واذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات او لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد اعضاء المجلس لاشغالها فيتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة ، ويطبق هذا النص على امانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالاعضاء المنتخبين .

المادة ١٠-١- يشرع الوزير قبل انتهاء دورة المجلس بنحو ثلاثة اشهر في اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب المجلس الذي يليه فيعين رئيساً للانتخاب في كل منطقة بلدية .

ب- على رئيس الانتخاب ان يعين لمنطقة البلدية أو لأي دائرة انتخابية فيها لجنة او اكثر لتسجيل الناخبين فيها لا يقل عدد اعضاء كل منها عن ثلاثة اشخاص ويعين رئيس الانتخاب أحد أعضائها أو أحد موظفي الحكومة رئيساً لها وأحد موظفي البلدية كاتباً لها ويهدد اليها باعداد جدول الناخبين وتنقيحه ويحدد لها موعد البدء بالعمل ومكانه ويعلن ذلك في مكان ظاهر في دار البلدية وفي إحدى الصحف المحلية .

ج- تدفع من صندوق البلدية جميع النفقات اللازمة لاتمام اجراء انتخاب اعضاء المجلس .

مكتبة الامانة

المادة ١١-أ- تتولى كل لجنة تسجيل الناخبين اعداد جدول الناخبين ضمن اختصاصها مرتباً ذكوراً وائثاً يشتمل على اسماء الناخبين ممن تتوافر فيهم المؤهلات المنصوص عليها في هذا القانون ، ويذكر فيه الاسم الكامل لكل ناخب وعمره ومكان اقامته وتعتمد البطاقة الشخصية المدون فيها الرقم الوطني والصادرة عن دائرة الاحوال المدنية والجوازات العامة دون غيرها في تسجيل من له حق الانتخاب في جدول الناخبين وتثبيت اشارة على الجدول تتضمن الدلالة على تسجيل الناخب في الجدول الخاص بالمنطقة او الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها .

ب- اذا كانت المنطقة البلدية مقسمة الى دوائر انتخابية ينظم جدول الناخبين ذكوراً وائثاً على وجه يكفل بيان الناخبين في كل دائرة .

ج- لا يجوز لأي شخص ان يسجل اسمه في اكثر من دائرة انتخابية واحدة ولا يجوز له ممارسة حقه في الانتخاب الا في هذه الدائرة .

د- بعد الانتهاء من اعداد جدول الناخبين او تنقيحه يعرض للجمهور في مكان يتيسر فيه الاطلاع عليه ويعلن عنه في احدى الصحف اليومية المحلية .

المادة ١٢-أ- يحق لكل شخص ان يدرج اسمه في جدول الناخبين اذا توفرت فيه الشروط والمؤهلات التالية:-

١- ان يكون اردنيا ذكراً كان ام ائثى اتم الثامنة عشرة من عمره في اليوم الاول من الشهر الاول من عام اجراء الانتخابات .

٢- ان يكون مقبلاً عادة ضمن منطقة البلدية مدة لا تقل عن ائني عشر شهراً قبل تاريخ البدء باعداد جدول الناخبين او تنقيحه .

٣- ان يكون قد سدد ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلدية او ضريبة المعارف او رسوم رخص المهن والحرف والصناعات او رسوم جمع النفايات او أي رسوم أو ضريبة بلدية أخرى لا تقل عن دينار واحد سنوياً اذا كان مكلفاً .

٤- ان لا يكون فاقداً لقواه العقلية او محجوراً عليه لذاته او لأي سبب اخر ولم يرفع الحجر عنه .

ب- اذا فقد أي شخص سجل اسمه في جدول الناخبين احد هذه الشروط او المؤهلات قبل اجراء الانتخاب يشطب اسمه من الجدول .

المادة ١٣-أ- يجوز لأي شخص مقيم خلال سبعة أيام من تاريخ نشر جدول الناخبين ان يعترض عليه طالباً ادراج اسمه فيه او شطب اسم غيره منه باعتراض خطي يقدمه لرئيس لجنة تسجيل الناخبين .

ب- تصدر لجنة تسجيل الناخبين قرارها في الاعتراض خلال اسبوع من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض بحضور المعارض والمعارض عليه او غيابهما بعد ان تعلن لهما عن مكان وميعاد النظر في الاعتراض في المكان نفسه الذي اعلن فيه جدول الناخبين قبل حلول الموعد بأربع وعشرين ساعة على الاقل وكذلك تعلن قرارها بشأنه يوم صدوره، و يعدل الجدول تبعاً للقرار اذا كان الحكم لمصلحة المعارض .

ج- تتخذ قرارات لجنة تسجيل الناخبين بأكثرية الاصوات وترجح الجهة التي فيها الرئيس عند تساوي الاصوات .

د- الاعتراض على الاعتراض :-
اذا سجل اسم شخص في جدول الناخبين نتيجة لاعتراضه يحق لأي ناخب آخر ورد اسمه في ذلك الجدول ان يعترض على هذا التسجيل خلال ثمان واربعين ساعة من انتهاء مدة النظر في الاعتراضات .

المادة ١٤-أ- يجوز للمعارض او المعارض عليه ان يستأنف قرار لجنة تسجيل الناخبين الى رئيس محكمة البداية التي تقع ضمن اختصاصها المنطقة البلدية خلال اسبوع من تاريخ صدوره ويكون المستأنف عليه في لائحة الاستئناف لجنة تسجيل الناخبين اذا كان المستأنف طالباً ادراج اسمه في الجدول او المعارض عليه اذا كان المطلوب شطب اسمه من الجدول او المعارض اذا كان المستأنف معترضاً عليه .

ب- يبلغ المستأنف عليه نسخة من لائحة الاستئناف خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم الاستئناف اما بتسليمها اليه بالذات او بتبليغها الى مكان اقامته الاخير المعروف ويتم تبليغ اللجنة بتبليغ رئيسها او بتبليغ مقره الرسمي .

محكمة البداية

ج- ينظر رئيس المحكمة في الاستئناف مراعاة ويصدر حكمه فيه خلال اسبوع من تاريخ التبليغ ويكون لزاره قطعياً ويبلغ الى اللجنة ويبقى الجدول على حالته او يعدل تبعاً لنص الحكم .

المادة ١٥-أ- بعد انتهاء الاجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين يوقع رئيس لجنة تسجيل الناخبين على كل صفحة من صفحات الجدول، وبذلك يصبح الجدول نهائياً .

ب- اذا لم يوقع على الجدول من قبل رئيس لجنة تسجيل الناخبين لأي سبب من الاسباب بعد انتهاء الاجراءات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة فلرئيس الانتخاب ان يوقع بدلا منه .

ج- عندما يصبح الجدول نهائياً يقوم رئيس الانتخاب باعلام الوزير بذلك .

د- يحق لكل مرشح الحصول على نسخة من جداول الناخبين النهائية .

المادة ١٦- يعين الوزير مدة للترشيح وموعداً للاقتراع ويبلغ ذلك الى رئيس الانتخاب الذي عليه ان يعلنه للجمهور في دار البلدية وفي أي مكان اخر او بأي وسيلة اخرى يراها مناسبة قبل بدء مدة الترشيح بخمسة ايام على الاقل .

المادة ١٧-أ- يجري الترشيح لعضوية المجلس بتسليم ورقة ترشيح على النموذج الذي يعتمده الوزير الى رئيس الانتخاب خلال المدة المحددة في المادة (١٦) من هذا القانون موقعة حسب الاصول ومرفقه بايصال مقبوضات يثبت ان المرشح قد دفع لمحاسب البلدية تأميناً مقداره مائة دينار للفئتين الاولى والثالثة وخمسين ديناراً للفئتين الثانية والرابعة ويقيد هذا المبلغ ايواً لصندوق البلدية غير قابل للاسترداد .

ب- يجوز للمرشح ان ينسحب من الترشيح قبل اليوم المعين للاقتراع بتبليغ رئيس الانتخاب اشعاراً خطياً بذلك .

المادة ١٨- يحق لكل من ادرج اسمه في جدول الناخبين ان يترشح وينتخب رئيساً لمجلس البلدية او

عضواً فيه اذا توافرت فيه المؤهلات التالية:-

أ- ان يكون قد اكمل خمساً وعشرين سنة شمسية من العمر .

ب- ان يحسن القراءة والكتابة .

ج- ان لا يكون موظفاً او مستخدماً في أي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او بلدية ما لم يقدم استقالته قبل شهر من بدء موعد الترشيح ، كما يتوجب على محامي البلدية انتهاء عقده معها خلال هذه المدة .

د- ان لا يكون عضواً في مجلس الامة .

هـ- ان لا يكون محكوماً عليه بجناية او بجنحة مخلة بالشرف .

و- ان لا يكون مفلساً احتياطياً .

ز- ان يكون قد استكمل تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون .

ح- ان يكون المرشح للراثة او العضوية حاصلأ على براءة ذمة من البلدية .

المادة ١٩-أ- اذا انقضت مدة الترشيح ولم يزد عدد المرشحين على عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم يعلن رئيس الانتخاب انهم فازوا بالتزكية ويرسل تقريراً خطياً بذلك الى الوزير يبين فيه اسم كل واحد منهم وعنوانه وتنتشر النتيجة في الجريدة الرسمية ، وتسري احكام هذه المادة على الانتخاب الرئيس .

ب- واذا لم يتقدم للترشيح العدد المطلوب في أي دائرة انتخابية فللمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تعيين العدد المطلوب من الاعضاء من المسجلين في جدول الانتخاب لتلك الدائرة ممن تنطبق عليهم شروط العضوية .

المادة ٢٠-أ- اذا تبين بعد انقضاء مدة الترشيح ان عدد المرشحين لمركز الرئيس او لعضوية المجلس يزيد على العدد المطلوب انتخابهم يعين رئيس الانتخاب مركزاً او مراكز الاقتراع وساعة البدء في الاقتراع وساعة الخلق صناديق الاقتراع على ان لا تقل مدة الاقتراع عن عشر ساعات .

ب- يجوز لرئيس الانتخاب اذا توفر عدد من الناخبين ، لم يتح لهم الادلاء باصواتهم ، او اذا توقفت العملية الانتخابية لأي سبب ان يمدد وقت الاقتراع مدة اخرى لا تتجاوز اربع ساعات .

مركزاً من الأصوات

المادة ٢١-أ- يعين رئيس الانتخاب لكل مركز اقتراع لجنة اقتراع تتكون من رئيس وعضوين وكاتب للجنة من موظفي الحكومة ويعهد اليها بالإشراف على الاقتراع وإدارته بعد أن يقسم كل واحد من الأفراد أمامه بحضور المرشحين أو بحضور بعضهم يميناً علنية على الأمانة في العمل وكتمان سر الاقتراع .

ب- يزود رئيس لجنة الاقتراع بصندوق اقتراع واحد أو أكثر من طراز يقره الوزير وينسختين من جدول الناخبين وبعدد كاف من أوراق الاقتراع التي يعين شكلها الوزير .

المادة ٢٢-أ- يسمح بالبقاء في مركز الاقتراع للجنة الاقتراع ويحق للمرشح أو وكيل واحد عنه يحمل تفويضاً خطياً منه ولعدد من الشرطة للمحافظة على النظام في المركز ولأي شخص آخر يتدبده رئيس الانتخاب للإشراف على سير عملية الاقتراع ولرئيس اللجنة أن يخرج من مركز الاقتراع أي مرشح أو وكيل مرشح إذا رأى أنه يعرقل الانتخاب أو يخل بالنظام .

ب- قبل الشروع في الاقتراع يقوم رئيس لجنة الاقتراع بفتح الصندوق أو الصناديق المعدة لذلك ويعرضها على الموجودين في المركز ليروا أنها خالية ثم يغلها ويختتمها بحضورهم ويوقع عليها هو وأعضاء لجنة الاقتراع بصورة يتعذر معها فتحها إلا بكسر الختم وتقطيع التواقيع .

ج- يتم انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس في آن واحد وعلى ورقتين منفصلتين ويجري انتخابهم في اقتراع واحد ويجري الاقتراع بدخول الناخب إلى مركز الاقتراع حيث يؤشر على اسمه في جدول الناخبين بعد التثبت من هويته ثم يسلم ورقتي الاقتراع موقعا عليهما من قبل رئيس لجنة الاقتراع يكتب الناخب على الورقة الخاصة بالرئيس اسم الشخص الذي ينتخبه وعلى الورقة الأخرى أسماء الأشخاص الذين ينتخبهم لعضوية المجلس البلدي ثم يضع الورقتين كلا على حدة في صندوق الاقتراع المخصص لكل منهما على مراءى من الحضور .

د- إذا كان الناخب أمياً أو عاجزاً عن الكتابة لأي سبب آخر يجوز له أن يختار أحد أعضاء لجنة الاقتراع ليكتب له الأسماء التي يملئها عليه على مسمع ومراءى من أعضاء اللجنة .

هـ- عند الفراغ من الاقتراع يسد رئيس لجنة الاقتراع ثقب صندوق الاقتراع ويختتمها ويوقع عليها هو وأعضاء اللجنة بحضور الموجودين في مركز الاقتراع ثم يسلمها إلى رئيس الانتخاب مع ضبط ينظمه بالاشتراك مع أعضاء اللجنة يبين فيه عدد الناخبين المسجلين في الجدول وعدد الذين اشترك منهم في الاقتراع وأن عملية الاقتراع تمت حسب أحكام القانون مع ذكر أي مخالفة وقعت أثناء الاقتراع وكيفية معالجتها وترتبط بالضبط النسخة المؤشر عليها من جدول الناخبين .

المادة ٢٣-أ- يعين رئيس الانتخاب لجنة أو أكثر لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدهم رئيساً لها لفرز أصوات الناخبين وإحصاء ما نال كل مرشح منها ويسلمها صندوقاً أو أكثر من الصناديق التي عينت بالاقتراع بعد أن يقسم أعضاؤها أمامه يميناً علنية على الأمانة في العمل .

ب- تباشر لجنة الفرز عملها في نفس مكان الاقتراع وتعرض اللجنة كل صندوق على الحضور قبل فتحه للتثبت من سلامة اختتامه ويحق للمرشحين أو وكلائهم أن يحضروا عملية الفرز .

ج- يفتح الصندوق و تخرج منه أوراق الاقتراع ويتولى رئيس لجنة الفرز تلاوتها علناً وتدوين تحت أسماء أصحابها وتعني كلمة (علناً) أنه يحق للمرشح أو وكيله أن يطلع على ورقة الاقتراع حين الفرز .

د- تغفل ورقة الاقتراع إذا لم يكن موقعا على ظهرها من رئيس لجنة الاقتراع أو كان يتعذر قراءة الأسماء المكتوبة فيها لعدم وضوحها أو كان عليها توقيع الناخب أو أي علامة تدل عليه .

هـ- إذا ظهر أن ورقة اقتراع كتب عليها أسماء مرشحين يزيد على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم يحصى ما يساوي هذا العدد من تلك الأسماء ابتداء من الاسم الأول حسب ترتيبها في الورقة، ويغفل الباقي كما يغفل الاسم المكرر .

و- يعتبر قرار رئيس الانتخاب بصدد أي ورقة اقتراع قطعياً .

ز- تنظم لجنة الفرز ضبطاً يبين عدد أوراق الاقتراع في كل صندوق فتحت وعدد الأصوات التي نالها كل من المرشحين وعدد الأوراق التي أغفلت مع بيان أسباب إغفالها وتسلم هذا الضبط مع جميع أوراق الاقتراع إلى رئيس لجنة الانتخاب .

هكذا في الأصل

المادة ٢٤-أ- يعلن رئيس الانتخاب اسم المرشح الذي فاز برئاسة البلدية واسماء المرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس لنيلهم أصواتاً أكثر مما نال غيرهم ، ويبلغ ذلك الى الوزير بتقرير يبين فيه عدد الناخبين الذين اشتركوا في الاقتراع وعدد الاصوات التي نالها كل واحد من المرشحين وعدد اوراق الاقتراع التي أغفلت مع بيان اسباب اغفالها ونشر نتائج الانتخاب في الجريدة الرسمية ويوجه الوزير الى الفائزين شهادات بانتخابهم .

ب- عند تساوي الاصوات يجري رئيس الانتخاب القرعة بين المرشحين بحضورهم أو حضور وكلائهم وبالطريقة التي يتفق مع هؤلاء عليها .

ج- يعلن رئيس الانتخاب اسماء الفائزات بالعضوية المخصصة للنساء وفقاً لما هو مبين في الفقرة (١) من هذه المادة .

د- ترزم اوراق الاقتراع وضبوط اللجان وجداول الناخبين المؤشر عليها بصورة يتعذر معها فتح الرزمة دون كسر الختم وتحفظ في دائرة المتصرف الى ان تنتهي المدة المخصصة للطعون ويبت نهائياً في امر اي طعن قدم ضد الانتخاب لم تلتف بعد ذلك .

المادة ٢٥- يشترط لصحة نتائج الانتخاب ان يكون قد اشترك فيه أكثر من نصف عدد الناخبين فاذا لم يتم ذلك في الوقت المحدد للاقتراع تقفل الصناديق وتختتم وتبقى تحت الحراسة الى ان تفتح صباح اليوم التالي ويستمر الاقتراع عشر ساعات اخرى ثم تقفل الصناديق وتكون نتائج الاقتراع في هذه الحالة قطعية بصرف النظر عن عدد الناخبين الذين اشتركوا فيه .

المادة ٣٦- للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يعين عضوين اضافيين الى كل مجلس بلدية ويكون لهماذين العضوين حقوق الاعضاء المنتخبين نفسها .

المادة ٣٧- كل من ارتكب احد الافعال التالية يعاقب بعد ادائه بغرامة لا تتجاوز مائة دينار تدفع لصندوق البلدية او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بكليتا هاتين العقوبتين :-

أ- اورد بياناً كاذباً وهو عالم بذلك في اي وثيقة قدمها لأمر يتعلق بجدول الناخبين او تعمد

بأي وسيلة أخرى ادخال اسم فيه أو حذف اسم منه خلافاً لاحكام هذا القانون .

ب- زور أو حرف أو شوه أو أخفى أو أطفأ أو سرق جدول الناخبين أو ورقة ترشيح أو ورقة اقتراع أو أي وثيقة أخرى تتعلق بعمليات الانتخاب بقصد تغيير نتيجة الانتخاب أو لايجاد ما يستلزم إعادة الاقتراع .

ج- ألقى في صندوق الاقتراع أو سلم رئيس لجنة الاقتراع ورقة اقتراع أو ترشيح مزورة أو محرفة .

د- أخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو التشويش أو بالاشتراك في التجمهر أو المظاهرات .

هـ- تعرض لرئيس الانتخاب أو لأي رئيس من رؤساء اللجان أو أي من أعضائها أو استولى على صندوق اقتراع أو أطفأ أو فتحه دون ان يكون مكلفاً بذلك قانوناً .

و- اشترك في الاقتراع وهو يعلم ان اسمه غير مدرج في جدول الانتخاب أو انه ادرج فيه بغير حق .

ز- استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة في يوم الاقتراع أو انتحل شخصية غيره أو شخصية وهمية للاشتراك باسمها في الاقتراع .

ح- استعمل القوة أو البسطة أو التهديد بضرر مادي أو معنوي أو الخطف أو الحجز أو الاحتيال سواء كان ذلك مباشرة أو بالواسطة لإكراه ناخب على الاشتراك في الاقتراع أو الامتناع عن الاشتراك فيه أو لحمله على التصويت أو الامتناع عن التصويت لشخص معين أو اشخاص معينين أو انتقاماً منه لأنه فعل أحد هذه الافعال .

ط- استعمل أي وسيلة من وسائل الإكراه أو الإغراء لحمل شخص على ارتكاب جريمة يعاقب عليها هذا القانون .

ي- أعطى ناخباً مباشرة أو بالواسطة قبل الانتخاب أو في الناله أو اقرضه أو وهبه أو أهدى اليه نقوداً أو مالا من أي نوع آخر أو وعده بوظيفة ، أو عمل أو أجر أو قدم له منفعة أو إغراء بأي نوع أو ساعده في الحصول على شيء مما تقدم أو وعده بذلك على سبيل الرشوة لحمله على الاشتراك في الاقتراع أو الامتناع عن الاشتراك فيه أو للتصويت أو الامتناع عن التصويت أو الامتناع عن التصويت لشخص معين أو اشخاص معينين أو مكافأة له على عمله أحد هذه الافعال .

هكذا في الأصل

- ك- قبل أو وافق أو تعاقد على قبول عرض من العروض أو الوعود أو الرشوات أو المكافآت المعددة في الفقرة (ي) من هذه المادة مباشرة أو بالواسطة لقاء إعطائه صوته أو امتناعه عن التصويت أو لقاء حملته غيره على ذلك .
- ل- افشى سر الاقتراع بعد حلفه اليمين .
- م- نشر أو اذاع قبل الانتخاب أو في اثنااته بيانات كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .
- ن- دخل مركز الاقتراع أو مركز الفرز أو مكتب رئيس الانتخاب حاملاً سلاحاً وإساء السلوك فيه وخالف أوامر رئيس الانتخاب أو رئيس لجنة الاقتراع أو رئيس لجنة الفرز .
- س- طبع أو نشر أي وسيلة من وسائل العلنية ترمي إلى ترويج الانتخاب دون أن يكون مطبوعاً على الصفحة الأولى منها اسم وعنوان الطابع أو الناشر .
- ع- احتفظ ببطاقة لغيره دون وجه حق أو استولى عليها أو أخفاها .
- ف- ادعى الأمية أو العجز عن الكتابة وهو ليس كذلك .

المادة ٢٨- كل من أدين بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذا القانون فلا يجوز إدراج اسمه في جداول الناخبين للمدة التي تعينها المحكمة في قرار الإدانة على أن لا تقل عن أربع سنوات ولا تزيد على ثمان وإذا كان رئيساً للبلدية أو عضواً في مجلسها فتبطل رئاسته أو عضويته حسب مقتضى الحال اعتباراً من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

المادة ٢٩- تقام الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذا القانون من النيابة العامة أو بناء على شكوى أحد الناخبين أو المرشحين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نتيجة الانتخابات المدعى بولوع الجريمة في الثالها في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٠- لكل ناخب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية أن يقدم إلى محكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها دعوى بما يلي :-

- ١- الطعن في صحة انتخاب رئيس البلدية أو انتخاب أي عضو من أعضاء المجلس وتثبيت انتخاب غيره لتلك الرئاسة أو العضوية حسب مقتضى الحال وللمحكمة في هذه الحالة إعادة فرز الأصوات من قبل لجنة تعينها للتحقق من صحة الانتخاب .
- ٢- فسخ نتيجة الانتخاب كله أو بعضه لوقوع مخالفة فيه لاحكام هذا القانون من شأنها التأثير في نتيجته .
- ب- يعتبر كل من الرئيس والعضو المطعون بصحة انتخابه خصماً في دعاوى الطعن التي تقدم بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج- تنظر المحكمة في دعوى الطعن بعد تبليغ الاطراف فيها وتستمع الى اليبينات التي تقدم لها أو تطلبها ولها اتخاذ جميع الاجراءات التي تراها لازمة لانتاعها بأسباب الدعوى وتقرر امارد الطعن أو قبوله وابطال انتخاب المطعون ضده وتثبيت انتخاب غيره لرئاسة البلدية أو للعضوية في مجلسها حسب مقتضى الحال ولها إلغاء الانتخاب كله أو بعضه في أي دائرة معينة منها ويكون قرارها الذي تصدره بمقتضى احكام هذه الفقرة قطعياً ويبلغ الى الوزير وينشر في الجريدة الرسمية .
- د- اذا كان قرار المحكمة الصادر بمقتضى الفقرة (ج) من هذه المادة يقضي بإلغاء عملية الانتخاب كلها أو بعضها يحدد الوزير موعداً جديداً لاجراء الانتخاب وفقاً لاحكام هذا القانون وتعتمد في الاقتراع الثاني جداول الانتخاب التي اعتمدت في الاقتراع الاول .
- المادة ٣١- ١- يتسلم رئيس البلدية وأعضاء المجلس مراكزهم ويباشرون اعمالهم بعد اعلان نتائج الانتخاب من قبل رئيس الانتخاب .
- ب- واما العضو الجديد الذي يحل محل عضو شغل مركزه لسبب من الاسباب فيباشر عضويته اعتباراً من تلقي رئيس البلدية اشعاراً بذلك من الوزير .
- المادة ٣٢- تعتبر الاجراءات التي اتخذها مجلس البلدية قبل بطلان انتخاب رئيسها أو انتخاب اعضائها أو أي منهم لأي سبب من الاسباب قانونية ومعولاً بها .

مركز الانتخاب

المادة ٣٣- تنتهي ولاية المجلس بانتهاء مدة دورته أو حلّه وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٣٤-١- ينتخب أعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على أصوات أكثرية الأعضاء ويرجح الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الأصوات وتبلغ نتيجة الانتخاب من قبل الرئيس إلى المحافظ وإلى الوزير وتشر في الجريدة الرسمية .

ب- عند قيام نائب الرئيس بأعمال الرئاسة في حالة شغور مركز الرئيس لأي سبب من الأسباب أو في حالة تغيب الرئيس أكثر من أسبوع بالمرض أو الإجازة أو في مهمة رسمية خارج المملكة يتقاضى النائب من صندوق البلدية مكافأة تعادل راتب الرئيس وعلاواته مع نفقاته السفريّة عن كامل مدة الشغور أو الغياب .

ج- يمنح كل عضو من أعضاء المجلس البلدي باستثناء الرئيس مكافأة عن كل جلسة مجلس يحضرها على الوجه التالي:-

١- البلديات من الفئة الأولى والثانية عشرين ديناراً .

٢- البلديات من الفئة الثالثة والرابعة خمسة عشر ديناراً .

د- تحدد حقوق رئيس البلدية وأجباته بما في ذلك راتبه والعلاوات والمكافآت التي يستحقها وأجازاته والأمور التي يحظر عليه القيام بها والإجراءات والعقوبات التي تتخذ بحقه بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٣٥- تتم استقالة الرئيس من رئاسة المجلس واستقالة نائب الرئيس من لياقة الرئاسة واستقالة العضو من عضوية المجلس بكتاب يقدمه إلى المجلس وتعتبر الاستقالة لهائية من تاريخ تسجيل الكتاب في ديوان البلدية، وتبلغ إلى المحافظ وإلى الوزير .

المادة ٣٦-١- يفقد الرئيس أو العضو عضويته في المجلس حكماً ويعتبر مركز أي منهما شاغراً في أي من الحالات التالية :-

١- إذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع يقبله المجلس أو عن ما مجموعه ربع عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال السنة .

٢- إذا عمل في قضية ضد المجلس بصفته محامياً أو خبيراً أو كيهلاً أو اشترى حقاً متنازعاً عليه مع المجلس أو تملك ذلك الحق بأي طريقة أخرى .

٣- إذا عقد اتفاقاً مع المجلس أو أصبح ذا منفعة في أي اتفاق تم مع المجلس أو من ينوب عنه ويستثنى من ذلك العقود والفوائد الناجمة عن كونه عضواً في شركة مساهمة بشرط أن لا يكون مديراً لها أو عضواً في مجلس إدارتها أو موظفاً فيها أو كيهلاً عنها .

٤- إذا فقد أيّاً من المؤهلات التي يجب توافرها بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ب- للشخص الذي فقد رئاسته للمجلس أو عضويته فيه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أن يقدم إلى الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان عن فقدته لمركزه في المجلس طلباً معللاً لابقائه في ذلك المركز ويكون قرار الوزير في الطلب نهائياً .

ج- يتولى المجلس تبليغ الوزير والمحافظ بفقد الرئيس أو العضو مركزه في المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ وقوعه وينشر قرار فقد العضوية في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٧- إذا توفي رئيس المجلس أو أي عضو فيه يبلغ المجلس ذلك للوزير والمحافظ وينشر النعي في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٨-١- باستثناء أمين عمان إذا شغل مركز الرئيس لأي سبب يقوم نائب الرئيس بمهامه لمدة أقصاها ثلاثة أشهر يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للمدة المتبقية للرئيس السابق، إلا إذا كانت تلك المدة لا تزيد على سنة، عندئذ يستمر نائب الرئيس في القيام بمهام الرئيس لنهاية المدة المقررة للرئيس السابق .

ب- إذا شغل مركز عضو في المجلس نتيجة لإبطال عضويته بحكم محكمة أو باستقالته أو وفاته أو فقدانه عضويته أو توليه رئاسة البلدية وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيخلفه فيه المرشح الذي نال أكثر الأصوات بعده إذا كان لا يزال محتفظاً بمؤهلات العضوية، وإلا فالذي بعده فإذا لم يوجد مرشح وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه الفقرة يعين الوزير من بين الناخبين عضواً لملء المركز الشاغر ممن تتوافر فيه مؤهلات العضوية وتنتهي العضوية

مركزاً من الأصل

٦- وسائل النقل البري ووسائله :-

انشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلديات ومراقبتها .

٧- المحلات العامة :-

مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والحانات والمراقص والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي العامة الاخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها .

٨- المتنزهات :-

انشاء الساحات والحدائق والمتنزهات والحمامات ومحلات السباحة في البرك .

٩- المطافئ ومنع الحرائق :-

اتخاذ الاحتياطات لمنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة وتنظيم بيعها وتخزينها واقتناء المطافئ وصيانتها .

١٠- الاحتياط للفيضانات :-

اتخاذ الاحتياطات لمنع اضرار الفيضانات والسيول .

١١- اغاثة منكوبيين :-

اغاثة منكوبي الحرائق والفيضانات والزلازل والكوارث العامة الاخرى وجمع التبرعات لهم وتوزيعها عليهم .

١٢- المؤسسات الثقافية والرياضية :-

انشاء المتاحف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها .

١٣- الاغذية :-

مراقبة الخبز واللحوم والاسماك والفواكه والخضراوات وغيرها من المواد الغذائية واتخاذ الاجراءات لمنع الفساد فيها واتلاف الفاسد منها والمساهمة في مكافحة الغلاء .

١٤- معانة الدبالح وانشاء المسالخ :-

فحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات لمنع اصابها بالامراض وتعيين مواقع لبيعها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها وانشاء المسالخ .

١٥- التنظيفات :-

جمع الكناسه والنفايات والفضلات من المنازل والمحلات العامة، ونقلها واتلافها وتنظيم ذلك .

١٦- الرقابة الصحية :-

مراقبة المساكن والمحلات الاخرى للتثبت من تصريف اذارها بصورة منتظمة ومن نظافة الادوات الصحية فيها واتخاذ التدابير لايادة البعوض والحشرات الاخرى فيها .

١٧- الصحة العامة :-

اتخاذ جميع الاحتياطات والاجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الوبئة بين الناس .

١٨- المقابر :-

انشاء المقابر والفاؤها ومراقبتها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنازات والمحافظة على حرمة المقابر .

١٩- الوقاية من الاخطار :-

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الاشخاص والاموال ومنع وقوع الاضرار والحوادث المؤذية من جراء القيام بأي عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة .

٢٠- الباعة المتجولون والبسطات والمظلات :-

مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والمصورين المتجولين والحمالين وماسحي الاحذية والبسطات والمظلات .

٢١- الاعلانات :-

ترخيص اللوحات والاعلانات ومراقبتها .

٢٢- هدم الابنية المتداعية :-

هدم الابنية المتداعية التي يخشى خطر سقوطها او المضرة بالصحة والسلامة العامة او

مركز حي الاصل

- المنصوص عليها في القوانين النافذة المفعول وذلك فيما يتعلق بالخدمات والمشاريع المشتركة التي يقوم بها وللوزير بناء على تنسيب المحافظ حل مجلس الخدمات المشترك أو ضم أي بلدية أو قرية أو اخراج أي بلدية أو قرية منه ، وتتم تصفية اعمال مجلس الخدمات المشترك وحقوقه والتزاماته عند حله بموجب تعليمات يصدرها الوزير .
- ط- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام الفقرة (ج) من هذه المادة وذلك فيما يتعلق بالامور التالية :-
- ١- تحديد وظائف مجلس الخدمات المشترك وصلاحياته في ادارة وتشغيل المشاريع المشتركة .
 - ٢- تعيين رئيس واعضاء المجلس على أن لا يقل عدد الاعضاء الممثلين الذين تسميهم المجالس البلدية في المجلس عن ثلثي أعضائه .
 - ٣- جمع الضرائب والرسوم والعوائد والاجور على المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس وتحديد طريقة تحصيلها .
 - ٤- شؤون الموظفين والمستخدمين واللوازم .
 - ٥- المساهمة في تمويل مجلس الخدمات واعداد ميزانيته واقرارها .
 - ي- للمجلس ممارسة أي صلاحية تنمية وانشاء مشاريع تنمية تعود بالنفع العام على مواطني البلدية .

المادة ٤١-١- تناط بالرئيس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- ١- يدعو المجلس الى الانعقاد في مواعيد يعينها ويعلن عنها ويعد جداول الاعمال ويبلغها الى الاعضاء ويرأس جلساته ويتولى ادارتها والمحافظة على النظام فيها .
- ٢- ينوب عن المجلس في توقيع عقود الرهن والايجار والاقتراض والصلح والعطاءات والتعهدات والمقاولات والالتزامات والبيع والشراء وفقاً للانظمة السارية المفعول .
- ٣- يمثل البلدية في الاجتماعات والمؤتمرات ولدى الجهات الرسمية .
- ٤- يقوم بالمحافظة على حقوق البلدية والدفاع عن مصالحها بالطرق القانونية ويتولى جميع مخاطر البلدية .

- ٥- يعتبر الرئيس رئيس الجهاز التنفيذي في البلدية ومرجع دوائرها .
- ٦- يلتزم بقرارات المجلس ويعمل على تنفيذها .
- ب- صلاحيات نائب الرئيس :-
- يمارس نائب الرئيس مسؤوليات وصلاحيات الرئيس في حالة غيابه بالمرض او الاجازة او السفر في مهمة رسمية خارج المملكة او في حال شغور مركز الرئيس .
- ج- مدير البلدية :-
- ١- لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يحدد البلديات التي يجب ان يعين لكل منها مدير .
- ٢- يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس البلدي وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها ويحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير راتب المدير وعلاواته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية على أن يتقاضى ذلك من صندوق البلدية بموجب الانظمة المعمول بها .
- ٣- تناط بالمدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية ويكون مسؤولاً عنها امام المجلس :-
- أ- يعتبر مديراً للجهاز التنفيذي في البلدية ويكون مسؤولاً عن مراقبة وضمان حسن سير الاعمال فيها .
- ب- تنفيذ قرارات المجلس باشراف الرئيس ومتابعة تنفيذ العقود .
- ج- اعداد مشروع جدول اعمال الجلسات في المجلس وله الحق بحضور الجلسات والاشتراك في مناقشتها دون أن يكون له حق التصويت .
- د- الاشراف على صيانة املاك البلدية واموالها والمحافظة عليها .
- هـ- اعداد مشاريع الموازنة السنوية والتقرير السنوي وربيع السنوي والحساب الختامي، ورفعها الى الرئيس في الوقت المحدد .
- و- مراقبة تحصيل واردات البلدية ومتابعتها والامر بصرف النفقات واصدار الحوالات وفقاً للقرارات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من الأصل

د- تفويض صلاحيات الرئيس:-

يجوز للرئيس أثناء وجوده على رأس عمله أن يفوض أي من صلاحياته لأي عضو من أعضاء المجلس أو للمدير بشرط أن يقتصر هذا التفويض بقرار من المجلس وموافقة المحافظ .

المادة ٤٢-أ- يجري تعيين موظفي البلدية وأحداث الوظائف والفاؤها وزيادة أو انقاص مخصصاتها وفق جدول تشكيلات ملحق بالميزانية السنوية .

ب- انظمة الموظفين:-

لمجلس الوزراء وضع انظمه لموظفي البلديات ومستخدميه ينص فيها على واجباتهم ودرجاتهم وكيفية تعيينهم وترقيتهم وعزلهم واجازاتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم والعناية الطبية بهم وتأمين حياتهم والتعويض عليهم وتخصيص رواتب تقاعد أو مكافآت لهم واعطائهم علاوات ولققات سفرية وإيفادهم في بعثات دراسية للتخصص وغير ذلك من الشؤون التي تتعلق بهم على أن تراعى الحقوق المكتسبة للموظفين بمقتضى القوانين والانظمة السابقة .

ج- يجوز للبلدية إنشاء صندوق اسكان لموظفيها يتمتع بالشخصية الاعتبارية يهدف الى توفير السكن المناسب لهم وتحدد موارده المالية ونسبة مساهمة الموظفين فيه وطريقة ادارته وتنظيم شؤونه واستثمار امواله وأوجه الصرف منه بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية ، شريطة عدم مساهمة البلدية في موارد الصندوق المالية .

المادة ٤٣- تسجل اموال البلدية غير المنقولة باسم مجلس البلدية ولا تباع هذه الاموال ولا توهب ولا ترهن ولا تؤجر مدة تزيد على ثلاث سنوات الا بقرار من المجلس يوافق عليه الوزير .

المادة ٤٤- يجوز لمجلس البلدية ان يقترض اموالا من أي جهة بعد موافقة الوزير على الجهة التي يؤخذ منها القرض والغاية التي سينفق من أجلها ومقدار الفائدة وكيفية التسديد وأي شروط خاصة قد يستلزمها الحصول على القرض، فإذا كانت معاملة الاقتراض تستلزم كفالة الحكومة وجب اخذ موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

المادة ٤٥-أ- تكون واردات البلدية من الضرائب والرسوم والاموال الاخرى المفروضة او المتعاقد عليها او المتأتية بمقتضى احكام هذا القانون أو أي نظام صادر بالاستناد اليه أو أي قانون أو نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب او رسوم للبلديات .

ب- يجري تحصيل الواردات من قبل مجلس البلدية أو من قبل الحكومة أو بواسطة متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين تبعاً لاحكام القانون .

ج- يعتبر الشخص مكلفاً بالضريبة أو الرسم اعتباراً من بدء السنة المالية التي تلي تملكه للعقار ان كان مالكا أو اشغاله اياد ان كان مستأجراً .

د- تبقى الضرائب والرسوم المتحققة بمقتضى القوانين والانظمة التي كان معمولاً بها قبل نفاذ هذا القانون واجبة التحصيل كما لو كانت محققة بمقتضاه .

المادة ٤٦-أ- تخضع الابنية الواقعة ضمن سور مدينة القدس القديمة لضريبة الابنية والاراضي رغم افعالها من الضريبة الحكومية وتتولى امالة القدس تخمين قيمة الايجار السنوي الصافي وفق الاسس المتبعة في قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته .

ب- تخضع هذه الضريبة لاحكام قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والمراجعة والتحصيل والاعفاءات والغرامة .

ج- تكون فئة الضريبة المشار اليها في الفترتين السابقتين كما يلي :-

١- سبعة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للمباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها او تحيط بها .

٢- خمسة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للمباني .

المادة ٤٧-أ- تستوفي البلدية من مشتري الاموال المنقولة التي تباع في المزاد العلني ضمن منطقة البلدية رسماً بنسبة ثلاثة بالمائة من بدل المزايدة الاخيرة .

ب- تجري جميع البيوع بالمزاد العلني بواسطة دلائل يعينهم الرئيس وتلزم البلدية رسوم الدلالة في مطلع كل سنة مالية بالمزاد العلني .

مركز الأصيل

المادة ٤٨-أ- يقطع لمنفعة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة وأي جهة تقوم بمهام البلدية ووظائفها بمقتضى تشريع خاص رسوم نسبتها (١٪) على المشتقات النفطية التي تنتجها أو تستوردها شركة مصفاة البترول الاردنية أو أي جهة أخرى تقوم بمهامها باستثناء زيت الوقود .

ب- يتم استيفاء الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من وزارة المالية وتوزع عليها وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٥١) من هذا القانون أو أي تشريع يحل محله .

المادة ٤٩- يخصص للبلديات أربعون بالمائة من الرسوم التي تستوفي بمقتضى قانون السير النافذ المفعول عن رخص اقتناء المركبات .

المادة ٥٠- تخصص للبلديات الغرامات التي تستوفي عن مخالفات قانون السير النافذ المفعول وعن المخالفات الصحية والبلدية .

المادة ٥١-أ- تقيد الواردات التي تجبها الحكومة لمنفعة البلديات بمقتضى المواد (٤٨) و(٤٩) و(٥٠) أمانة للبلديات لدى وزارة المالية .

ب- توزع حصيلة هذه الواردات على البلديات بالنسب التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن تراعى الاعتبارات التالية عند تعيين حصة كل بلدية :-

- ١- عدد سكانها .
 - ٢- نسبة مساهمتها في جلب الإيراد .
 - ٣- ما إذا كان لها مركز ذو أهمية خاصة .
 - ٤- ما يترتب عليها مسؤوليات ليس لها طابع محلي .
- ج- يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يخصص قسماً من حصيلة هذه الواردات للأمور التالية :-

- ١- دفع نفقات جهاز مركزي يساعد الوزير على مراقبة تطبيق أحكام هذا القانون والإشراف على إدارة البلديات وتقديم المشورة الفنية والتنظيمية لها .

٢- دفع مساعدات مالية لمجالس الخدمات المشتركة والقرى التي لا توجد فيها مجالس لتمكينها من القيام بمشاريع ذات أهمية تستلزم المساعدة .

٣- دفع نفقات فحص حسابات البلديات .

المادة ٥٢-أ- إذا استحق مبلغ للبلدية بمقتضى أحكام هذا القانون ولم يدفع خلال شهر من تاريخ استحقاقه يبلغ الرئيس المكلف انذاراً تحريراً يبين فيه نوع المبلغ ومقداره والمدة التي استحق عنها ، ووجوب دفعه خلال أسبوعين من تاريخ التبليغ .

ب- يبلغ المكلف الانذار بتسليمه إياه بالذات فإذا لم يعثر عليه أو رفض التبليغ يعتبر التبليغ واقعاً إذا بلغ الانذار إلى مكان إقامته الأخير المعروف أو أرسل بالبريد المسجل إلى عنوانه الأخير المعروف .

ج- يحق لكل مكلف يعترض على صحة التكاليف أن يرفع بذلك دعوى لدى المحكمة الحقلية المختصة خلال المدة المعينة في الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة أن يدفع المبلغ المطلوب منه أو يقدم تامينات بشأله ترضى عنه المحكمة ريثما يفصل في دعواه إلا إذا كانت قد أجلت رسوم المحاكمة عليه بسبب فقره .

د- تحصيل الاموال المنقولة وبيعها :-

إذا لم يدفع المبلغ خلال المدة المعينة في الفقرة (أ) من هذه المادة للرئيس تحصيل الاموال المستحقة للبلدية بواسطة دائرة التنفيذ بالطريقة التي تحصل بها الديون العادية المحكوم بها نهائياً .

هـ- استيفاء ما تجببه الحكومة :-

لا تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب والرسوم التي نص عليها في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه أو في أي قانون أو نظام آخر على أن تتولى الحكومة استيفاءها أو جبايتها لمنفعة البلديات .

المادة ٥٣- يحق لمجلس الوزراء بناء على قرار مجلس البلدية أو الأمانة وتنسيب الوزير أن يقرر شطب أي مبلغ مستحق للبلدية إذا ثبت بعد مرور ثلاث سنوات على استحقاقه تعدر تحصيله كما يحق له

مركزاً محلياً

بنفس الطريقة ان يقرر شطب اي قسم من مبلغ مستحق للبلدية اذا تبين له ان ذلك القرب الى تحقيق العدالة والانصاف او اقتنع بأنه لمصلحة البلدية.

المادة ٥٤- تتكون الموارد المالية لصندوق البلدية من مجموع الاموال التي تستوفيها البلدية او تستوفي بالنيابة عنها او تؤول اليها بمقتضى احكام هذا القانون او أي تشريع آخر وتدفع من الصندوق النفقات والتأديت وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٥٥-١- توضع للبلدية ميزانية سنوية يعمل بها بعد اقرارها من قبل المجلس وتصديقها من قبل الوزير ، ويجوز وضع ملاحق للميزانية بالطريقة نفسها .

ب- يجب ان لا تتجاوز النفقات ما خصص لها من ميزانية السنة السابقة الى ان يتم تصديق الميزانية الجديدة .

ج- يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر او من مادة الى اخرى بقرار من المجلس وموافقة الوزير .

المادة ٥٦- يضع الرئيس حساباً ختامياً عن السنة المنتهية خلال اربعة اشهر على الاكثر من انتهائها ويرسله الى الوزير لتصديقه بعد اقراره من قبل المجلس .

المادة ٥٧- تنظم الاجراءات اللازمة لادارة الصندوق والمحافظة عليه وكيفية القبض والصرف ومسك الدفاتر وقيد الحسابات ووضع الميزانية السنوية والحساب الختامي وغير ذلك من الامور المتعلقة به بنظام مالي يضعه الوزير بموافقة مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٨- يضع مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير نظاماً خاصاً بالبلديات للوازم والعطاءات والمقاولات ينص فيه على كيفية ابتهاج اللوازم وقيدتها وحفظها والتصرف بها وعلى كيفية اجراء المناقصات والمزايدات والمقاولات والامور الاخرى المتعلقة بأشغال البلدية .

المادة ٥٩-١- للوزير وأي موظف مفوض منه ان يقوم في أي وقت بتفتيش أي بلدية وباجراء فحص فيجالي على صندوقها والاطلاع على جميع معاملاتها المالية والادارية وقرارات المجلس ومحاضر التحقيق وتفتيش المستودعات والمكاتب وامكن العمل والاتصال المباشر بأي موظف او مستخدم واستجوابه وعلى الرئيس والاعضاء وموظفي البلدية ومستخدميها ان ينفذوا طلباته ويجيبوا على اسئلته ويسهلوا مهمته .

ب- يعتبر الشخص الذي يرفض او يعوق او يعارض تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ممالعا موظفي الدولة في اجراء وظائفهم الرسمية ويعاقب بمقتضى قانون العقوبات .

ج- يكون الضبط الذي ينظمه الشخص الذي يقوم بالتفتيش بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة مصدقاً ومعمولاً به ما لم يثبت عكسه .

المادة ٦٠- تدقق حسابات البلدية من الوزارة وديوان المحاسبة .

المادة ٦١- يضع الرئيس تقريراً سنوياً عن الاعمال التي تمت في بلديته وترسل نسخة من هذا التقرير الى الوزير مع ملاحظات المجلس والمحافظة عليه .

المادة ٦٢- كل من ارتكب أي مخالفة لاحكام هذا القانون او أي نظام صادر بالاستناد اليه لم تعين لها فيه عقوبة خاصة يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً .

المادة ٦٣- يجري الانتخاب العام لجميع المجالس البلدية القائمة قبل نفاذ احكام هذا القانون خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ احكامه .

المادة ٦٤- للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٦٥- يلغى قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وما طرأ عليه من تعديلات على ان تبقى الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه نافذة المفعول الى ان تلغى او تعدل او يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا القانون خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ نفاذه .

محرراً في الأصل

المادة ٦٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٣/٢٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنبيات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عيد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود لصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

هكذا يجب العمل

مركز البحث العلمي

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني